الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقية: بين النظرية والتطبيق

سمية رمدوم

باحثة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص

تركز هده الدراسة على مخرجات السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، والتي تعرف تحولات من النظرية إلى التطبيق، إذ تشمل الخيارات الإستراتيجية التركية في القارة الأفريقية جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والأمنية. واعتمدت تركيا في ذلك على استخدام أدوات القوة الناعمة لإعادة بناء العلاقات التركية الأفريقية والسعي للقيام بدور الفاعل، وكذلك أدوات القوة الخشنة في حماية مصالحها.

وبالاعتماد على مقاربة الدور ومقاربة المصلحة القومية يتم توضيح تأثير تصورات صانع القرار على تغير توجهات السياسة الخارجية، ذلك أن المصالح التركية في أفريقيا هي الدافع لتعميق الخيارات الإستراتيجية لتركيا في أفريقيا.

الكلمات الدالة:

تركيا، الخيارات، السياسة الخارجية، النظرية، التطبيق.

Résumé:

L'étude se concentre sur les résultats de la politique étrangère turque depuis 2002, qui connaissent des changements en allant de la théorie à l'application. Les choix stratégiques de la Turquie sur le continent africain incluent tous les domaines : politique, économique et de sécurité. La Turquie a eu recours à des outils de soft power pour reconstruire les relations turco-africaines et cherche à avoir un rôle en tant qu'd'acteur, ainsi qu'à des outils de hard power pour la protection de ses intérêts.

Se fondant sur l'approche du rôle et de l'intérêt national, l'étude décrit l'influence de la perception des décideurs sur l'évolution des orientations de la politique étrangère. Les intérêts de la Turquie en Afrique constituent la raison fondamentale qui a poussé à un approfondissement de ses choix stratégiques en Afrique.

Mots Clefs:

Turquie, choix, politique étrangère, théorie, application.

Summary

The study focuses on the outputs of Turkish foreign policy since 2002, which know changes from theory to application. The TurkishStrategicchoices in the African continent include all phases: political, economic and security. Turkey has relied on the use of soft power tools to rebuild Turkish-African relations and seek to play the role of actor, and also the hard power tools in protecting its interests.

According to the role approachand national interest approach, the study traits the influence of the decision makers' perceptions on the change of foreign policy orientations. So that, Turkey's interests in Africa are the reasons of deepening Turkey's strategic choices in Africa.

Key Words:

Turkey, Choices, Foreign Policy, Theory, Application.

مقدمة

تمر تركيا بمرحلة تأسيس لجمهورية ثالثة ارتبطت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002، إذ تميزت بتغيير نهجها الذي طالما تمسكت به منذ تأسيسها كدولة علمانية تسعى للانضمام للعالم الغربي، إلاّ أن تعثر مصالحها أدى إلى إعادة صياغة خياراتها الإستراتيجية بوضع بدائل جديدة لتحقيق أهدافها وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

وقد شكلت القارة الأفريقية إحدى أهم السياقات التي قامت خلالها تركيا بتنفيذ خطتها الإستراتيجية التي وضعها المنظرون وصناع القرار، فمنذ سياسة الانفتاح سنة 1998، وبداية إحياء للعلاقات التركية الأفريقية، أصبحت تركيا تلعب دور على جميع الأصعدة وإحدى أهم المنافسين في أفريقيا، ومن هذا المنطلق يتم طرح المشكلة البحثية التالية: كيف يتم التوافق بين النظرية والتطبيق في وضع الخيارات الإستراتيجية لتركيا في القارة الأفريقية؟

وتصاغ فرضية مفادها أن هناك تباين بين التنظير والتطبيق في السياسة الخارجية، ذلك أن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية تستدعي مراجعة أو تغيير إحدى بدائل المخطط الإستراتيجي.

الإطار النظري للدراسة

تقوم الدراسة بالاعتماد على بعض المقاربات من أجل الاستكشاف والتحليل والتنبؤ بمستقبل الدور التركي في أفريقيا ومنها:

✓ **اقتراب الدور Role conception :**

يؤكد ''كالفي هولستي Kalevi Holsti'' على مفاهيم تحليل السياسة الخارجية، وهي: المواقف والقرارات والإجراءات التي تقوم الحكومة بتنفيذها بناء على تصور للدور الذي ينبغي أن تقوم به.[1] ويتشكل الدور الخارجي للدولة عن طريق نسق من المحددات الكامنة لها كالهوية، القيم، الخصائص القومية، الإيديولوجية، القدرات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية،[2] وقد تمّ استخدام اقتراب الدور لتفسير مدى تأثير تصورات صناع القرار الخارجي في توجيه السياسة الخارجية

[1]K.J Holesti, ''National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,'' ***International Studies Quarterly,*** vol. 14, no. 3, (Sep 1970), pp. 233-309.

[2]Stephen G. Walker, ''Role Theory and Foreign Policy analysis***:*** an evaluation,'' in Stephen G. Walker (ed.), ***Role Theory and Foreign Analysis***(Durham, United Kingdom :Duke Press Policy Studies, Inc., 1987), p. 3.

التركية في أفريقيا، ووضع الخيارات الإستراتيجية من أجل تحقيق أداء ذو فاعلية في القارة الأفريقية.

✓ **اقتراب المصلحة القومية National interest:**

إن تحقيق المصلحة القومية يشكل الهدف المحرك للسياسة الخارجية، ولها طابع الاستمرارية حتى وإن تغير صناع القرار[1]، ويعتمد ''هانس مورجانثو Hans Morgenthau'' على منهج بحث يوفق بين الأدوات والأهداف،[2] وقد تمّ استخدام هذا الاقتراب للتحليل كون أن المصالح القومية لتركيا في أفريقيا هي الدافع لتعزيز دورها في القارة.

[1] هبة الله أحمد خميس بسيوني، ***فلسفة العلاقات الدولية***، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط. 1، 2012)، ص ص. 266-268.

[2] صلاح أحمد هريدي، ***تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة***، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1،2003)، ص. 22.

أولا: الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية.

يعتبر أحمد داود أوغلو المنظر للسياسة الخارجية التركية الجديدة، إذ وصفها في التسعينيات بأنها تعكس الفكرة في العلوم الفيزيائية إذا أثرت عدة قوى باتجاهات مختلفة على جسم معين، فإن هذا يؤدي إلى عدم حركة الشيء الذي يُراد تحريكه أو يؤدي إلى تحركه باتجاه غير مرغوب فيه[1]، ووفقاً لذلك تمثلت الأسس النظرية للسياسة الخارجية التركية الجديدة فيما يلي:

1.نظرية التحول الحضاري: (Transformation of Civilization Theory)

تعود نظرية التحول الحضاري إلى انتقاد هنتغتون للسياسة الخارجية التركية كونها نتاج لتعدد في الثقافات والهويات في تركيا ويدعو إلى تحالف الحضارات[2]، وفي هذا الصدد يرى داود أوغلو أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة تحول حضاري يحاول كل قطب إيجاد موقعه ضمن انتماءه الحضاري، فأوروبا عبر الإتحاد الأوروبي وآسيا عبر المركز الباسيفيكي يقوده الصين والهند واليابان، أما العالم الإسلامي فهو في مرحلة تجدد الإدراك الذاتي الإسلامي القائمة على مبدأ الحرية والأمن بالبعد الإنساني–الإسلامي.[3]

وضمن هذه النظرية تحاول تركيا أن تجد موقعاً في السياق الإقليمي والدولي، بإحياء روابطها مع الدول العربية، والظهور كفاعل في المنطقة مثلما كانت في العهد الإمبراطوري منفتحة على الغرب ووثيقة الصلة بالإرث الإسلامي.[4]

---

[1] أحمد داود أوغلو ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ***العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010)، ص. 66.

[2]Serdar Kaya, **''SAMUEL HUNTİNGTON**,''(Aralık 2007), p28, In: http://www.derinsular.com/pdf/medeniyetler-catismasi.pdf , On: 7/3/2017.

[3]إبراهيم البيومي غانم، "أحمد داود أوغلو...وليس كيسنجر تركيا،" معهد الهوقار، 2010، تاريخ الإطلاع: 2017/01/12) في: http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=988:-----&Itemid=36.:في

[4] ميشال نوفل، ***عودة تركيا إلى الشرق –الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية–***، (بيروت: دار العلوم للعلوم ناشرون، ط1، 2010)، ص 55.

2. نظرية العمق الاستراتيجي: (The Theory of Strategic Depth)

يعكس كتاب العمق الإستراتيجي لأحمد داود أوغلو، التحول الذي عرفته السياسة الخارجية التركية سنة 2002، إذ عملت تركيا على تنفيذ المخطط الإستراتيجي وفقاً للتصور الذي وضعه داود أوغلو وقادة حزب العدالة والتنمية.

ويرى داود أوغلو أن الانسجام بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية أدت إلى إخراج بنية السياسة الخارجية خارج المسار الدبلوماسي الكلاسيكي[1]، ذلك أن تركيا عرفت أزمة حادة سنة 2001 وكان لزاماً عليها اتخاذ تدابير من أجل تقليصها والتكيف مع متغيرات النظام الاقتصادي العالمي.

ويتعمق في نظريته بتحليله للسلوك الخارجي في مجرى الأحداث، ويصفها بأن لها هوية متناقضة في تفضيلها للبقاء بدلاً من المبادرة، ثم محاولة الاقتراب من المركز بتدخل أطراف أخرى.. ويرون التاريخ هو فاتورة يدفعونها وليس تراكماً ثقافياً، ولا الجغرافية قوة كامنة بل يمثلون ورقة رابحة لفواعل أخرى[2]، لذا ينبغي استثمار القوة الكامنة لتركيا (الهوية، الجغرافيا، العنصر البشري،..) في وضع مخطط إستراتيجي يحقق النهضة لتركيا ويعزز مكانتها خارجياً.[3]

3. تحليل مبدأ القوة الناعمة: (The Soft Power)

هي نوع من التظهير السياسي والمعنوي لقوة الدولة التي لابد من أن تتكون من عوامل مادية ومعنوية معاً، ومن نظام قيم وإرادة سياسية، اعتمدتها تركيا من أجل إعادة صياغة علاقاتها الدولية خاصة مع الدول العربية، كاستعمال الإعلام، الفنون، التبادل الثقافي، الرياضة، الدين..[4]وجعلت منها كأدوات من أجل تعميق دورها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية في أمريكا

---

[1] داود أوغلو، ***مرجع سابق***، ص. 51.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 46.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص 58-144.

[4] عقيل سعيد محفوض، ***السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية-التغيير)***، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2012)، ص. 145.

اللاتينية وأفريقيا أيضاً.[1] وتطورت باتخاذها لمبدأ المبادرة انطلاقاً من تصفير المشكلات كترشيحها لكمال الدين إحسان أوغلو لرئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي.[2] وقد قامت تركيا بالجمع بين القوة الناعمة والخشنة في سياستها الخارجية بعد سنة 2011، إذ كان لمتغيرات البيئة الخارجية أثر في إعادة النظر في أسسها النظرية، لتصورها بأن أمنها القومي يعرف تهديداً جراء التطورات في المنطقة، أهمها تداعيات الثورات العربية في سوريا وليبيا.

4. اقتراب متعدد الأبعاد: (Multi Dimension Approach)

تقوم الإستراتيجية التركية على رؤية متعددة الأبعاد، بعدما كانت ذات البعد الواحد من أجل الانضمام للإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل إحداث توازن في علاقاتها الدولية[3]، واتخذت في ذلك بُعدها الجغرافي الذي يربط أوروبا بآسيا وأفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط، وكذا تنوع التركيبة السكانية: التركمان، اللاز، الكرد، العرب،.. فهي تريد خلال هذه المقاربة أن تقوي علاقاتها مع الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وعرفت السياسة الخارجية التركية بعض المراجعات؛ في سنة 2011 بضرورة التدخل في الأزمة السورية وسنة 2013 تضمنت اتخاذ النهج الدبلوماسي الإنساني وسنة 2014 بإعادة تعزيز مكانة تركيا وتفعيل الدبلوماسية واختيار سياسات توافقية والاعتماد على التحالف بين الدول حفاظاً على توازن القوى في المنطقة والمصالح المشتركة.[4]

ثانيا: أهمية أفريقيا في السياسة الخارجية التركية.

يعود الاهتمام التركي بالقارة الأفريقية إلى فترة الوجود العثماني في شمال أفريقيا وجزء من مناطق أفريقيا جنوب الصحراء وفي شرق القارة، ثم تقلص بتأسيس الجمهورية التركية لأسباب

---

[1]Ali Balcı, ***Türkiye dış politikası -ılişkiler, aktörler ve uygulamalar-***, (istanbul: Nesil matbaacılık yayıncılık, 2013), pp. 174-177.

[2]محفوض، ***مرجع سابق***، ص ص. 174-175.

[3] إيمان دني، ***الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة*** (الإسكندرية: مكتب الوفاء القانونية، ط. 1،2014)، ص ص. 121-123.

[4] عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات،" سلسلة تحليل سياسات، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، 2015، ص 2.

داخلية وخارجية إلى فترة نهاية التسعينيات واتخاذ تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد في الساحة الدولية، وتشغل أفريقيا جزء مهم في الأجندة التركية وذلك لعدة عوامل:

– تنطلق أهمية أفريقيا في السياسة الخارجية التركية من الأهمية الإستراتيجية للقارة فموقعها يعطي لها أهمية جيوبوليتيكية في السياسة الدولية، كالممرات البحرية التي تسمح لها بالسيطرة على الخريطة الجيوسياسية منها قناة السويس، البحر الأحمر مضيق باب المندب، مضيق جبل طارق.. وأيضا التحكم في خطوط التجارة العالمية.

فالموقع الجغرافي هو ثابت ولكن تأثيره متغير حسب تحولات النظام العالمي،[1] لهذا جعلت تركيا بعض الدول كنيجيريا، الصومال، السودان، إثيوبيا.. كنقاط إقليمية لإستراتيجيتها الإقليمية والقارية في أفريقيا،[2] وتعمل من جهة أخرى على إقامة علاقات مع الدول الأفريقية من أجل الحصول على الأصوات في المحافل الدولية، حيث تحصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي سنة 2008 وصوتت 51 دولة أفريقية لصالح تركيا من أصل 53 دولة.[3]

– **الأهمية الاقتصادية.**

تعتبر القارة الأفريقية من أغنى القارات في العالم فهي تتمتع بموارد طبيعية واحتياطات هامة مقارنة بالاحتياطات العالمية، إذ أن هناك بعض المواد التي لا تتواجد إلاّ في أفريقيا كالكولتان مثلا، ويقدر نسب الاحتياطات العالمية لبعض الموارد الأولية ومصادر الطاقة في أفريقيا كالآتي: الكوبالت 50 في المائة، الكوبر 97 في المائة، اليورانيوم والفوسفات 23 في المائة، المنغنيز 32 في المائة، الألماس 60 في المائة، ومواد أخرى كالذهب،.. حيث تصنف نيجيريا الدولة الأولى ذات إنتاج واحتياط عالي للبترول في أفريقيا في المرتبة 12 من بين الدول المنتجة للبترول في العالم والجزائر الدولة الأولى ذات أكبر إنتاج واحتياطي للغاز الطبيعي في أفريقيا، صُنفت في المرتبة التاسعة في إنتاج الغاز في العالم لسنة 2013–2014.[4] تمثل هذه المؤشرات فرص هامة

[1] محمد طالب حميد، ***السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي*** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص. 24–26.

[2] Mahmat K. Dodo, ''Understanding New Turkey-Africa Relations: Rationale and Challenges,'' ***Journal of Aletrnative Perspectives in the Social Sciences***, vol. 7, no. 4 (2016), pp. 612-642.

[3] عبد السلام ابراهيم بغدادي، "البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة،" ***مركز الدراسات الدولية***، ع. 50، ص ص. 1–32.

[4] Abdelhak Bassou, ''Africa's Natural Resources and Geopolotacal Realities,'' ***OCP Policy Center,*** Policy Brief 17/19 (May 2017), pp. 2-6.

لتركيا من أجل تنويع شركائها، فهي تنتج فقط 8 في المائة من النفط الخام ولها عجز سنوي يقدر بـ 92 في المائة، كما أن ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي التركي بحوالي 6 في المائة سنوياً يتطلب إيجاد أسواق جديدة،[1] وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد الصين من حيث الطلب العالمي على الطاقة وهي تحتل المرتبة الخامسة في واردات الغاز الطبيعي والثامنة في الفحم والثالثة عشر في واردات النفط في العالم،[2] وهذا ما يدفع تركيا إلى إقامة المزيد من العلاقات مع الدول الأفريقية تماشياً مع نموها الاقتصادي.

وأصبحت تركيا بذلك من بين أكبر خمس الدول المتنافسة في القارة الأفريقية وهي: الصين، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية.[3]

- **أهمية بشرية.**

تمثل أفريقيا ثروة بشرية ذلك أنها تتميز بنمو سكاني سريع الوتيرة حوالي 2.5 في المائة سنوياً،[4] مع ارتفاع لفئة الشباب التي قدرت حوالي 226 مليون نسمة سنة 2015 للذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عاماً، إلاّ أن القارة تعرف هجرة للأدمغة نتيجة الفقر والبطالة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي،[5] ويمثل هذا فرصة لتركيا في استغلال اليد العاملة عن طريق المشاريع الاستثمارية.

ثالثا: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الأفريقية

أوجدت السياسة الخارجية التركية في القارة الأفريقية منذ إتباع سياسة الانفتاح ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 جملة من الوسائل في المجال الدبلوماسي والاقتصادي والأمني من أجل تعزيز مكانتها وتحقيق مصالحها القومية تتمثل في:

---

[1] بغدادي، ***المرجع السابق***، ص. 26.

[2]Elem Eyrice Tepecikliogu, ''Economic Relations between Turkey and Africa: Challenges and Prospects,'' ***Journal of Sustainable Development, Law and Policy***, vol. 8, no. 1 (2017), pp. 1-33.

[3]SukruInan, ''The Effects of Rising Powers to Turkey-African Relations in Terms of Foreign Trade,'' ***International Journal of Arts and Commerce,*** vol. 6, no. 3 (April 2017), pp. 21-36.

[4] الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الإطلاع: 2018/06/26، في:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/population/index.html

[5] محمد يحيى، "الفرص الضائعة ودعم الشباب في أفريقيا،" البيان، تاريخ الإطلاع: 2018/06/26 في:
https://www.albayan.ae/knowledge/2017-08-30-1.3037760

1. المجال الدبلوماسي.

– **تبادل الزيارات.**

ارتكز المخطط الإستراتيجي لتركيا في القارة الأفريقية على إجراء الزيارات بين تركيا والدول الأفريقية، وتم تبادل زيارات رفيعة المستوى بين الرؤساء والوزراء، ما يفوق عن 20 زيارة في الفترة من: 2005– 2015[1]، إذ قام رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان بزيارة 12 دولة أفريقية خلال عام 2014، وتميزت هذه الزيارات باصطحاب رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك.[2]

– **التمثيل الدبلوماسي.**

يتجلى التمثيل الدبلوماسي لتركيا في القارة الأفريقية على مستويين، يتمثل الأول على مستوى الدول؛ إذ تتواجد 47 سفارة تركية في القارة الأفريقية،[3] وتم فتح سفارة في كل من: تنزانيا، كوت ديفوار، الكاميرون، مالي، غانا، أوغندا، لواندا، مدغشقر، بوركينافاسو، الغابون، ناميبيا، النيجر، جنوب السودان، غينيا، جيبوتي،..[4] كما توجد 32 سفارات للدول الأفريقية في أنقرة، وتماشت الدول الأفريقية مع الإستراتيجية التركية بفتح لسفارات وقنصليات لها في تركيا.[5]

أما على المستوى الثاني، فهو المنظمات الإقليمية والدولية في أفريقيا؛ إذ اعتمدت تركيا سفارتها في أبوجا لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS اعتباراً من سنة 2005، وانضمت إلى منتدى الشركاء الدولي التابع للهيئة الحكومية الدولية للتنمية IGAD سنة 2008، وزامبيا عاصمة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA، وتمت المصادقة

[1] أحمد رمضان عبد الجليل، ***السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا منذ 2002***، (القاهرة: مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية، ط. 1، 2016)، ص. 103.

[2] معمر فيصل خوري، "السياسة الخارجية التركية اتجاه أفريقيا، "***مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية***، 2015، تاريخ الإطلاع: 2017/8/25، في: http://rawabetcenter.com/archives/4228

[3] بوحنية قوي، "افريقيا في الإستراتيجية التركية الجديدة: هل يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أفريقياً؟" ***تقرير مركز الجزيرة للدراسات***، (28 سبتمبر 2016)، ص. 4.

[4] محمود زكريا إبراهيم، "العلاقات السياسية الأفريقية–التركية: المحددات والقضايا،" ***مركز البحوث والدراسات الأفريقية***، (27 أكتوبر 2015)، ص ص. 193–218)، في: http://dspace.iua.edu.sd/123456789/1102 ، تاريخ الإطلاع: 2017/01/22م.

[5] بوحنية، ***مرجع سابق***، ص. 4.

على انضمامها في بنك التنمية الأفريقي[1] EAC. زيادة على ذلك فقد تمّ الإعلان سنة 2005 "**عام أفريقيا**" ونالت تركيا في نفس السنة صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، وقام الاتحاد الأفريقي سنة 2008 بإعلان تركيا شريكاً استراتيجياً له،[2] وتنظم تركيا سنويا فعالية "**يوم إفريقيا**" في 25 ماي من كل سنة[3].

- **الوساطة.**

تسعى تركيا لإيجاد دور الوسيط في القارة من أجل تعزيز مكانتها، إذ وضعت خطة عمل بين جنوب السودان والسودان من أجل بعث الحوار والبحث في فرص التعاون بينهما، أيضا في الصومال أين عقدت اجتماعات سنة 2013 من أجل الحوار والاستقرار في الصومال[4]، والتي اعتبرت خلالها تركيا كتجربة لبناء الدولة في أفريقيا[5]، وكذلك ظهرت رغبة تركيا في الوساطة بين حكومة مالي والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، إلاّ أنها تأجلت للانتخابات في مالي واستمر دعمها عبر الإتحاد الأفريقي، الإكواس...، وفي القرن الأفريقي بحثت في عملية الحوار بين إرثيريا وإثيوبيا وإرثيريا وجيبوتي، وعينت سفيراً بأسمرة.[6]

2. المجال الاقتصادي.

شكل المجال الاقتصادي أساس تنفيذ السياسة الخارجية التركية في أفريقيا فقد تم عقد قمتين للتعاون التركي الأفريقي وهما:

---

[1]الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية، **التركية مع الدول الأفريقية**، في:www.mfa.gov.tr تاريخ الإطلاع:2017/02/25

[2]*المرجع نفسه.*

[3] الشيخ إسماعيل رمضان، "مستقبل العلاقات التركية الافريقية،" ***مركز البحوث والدراسات الأفريقية***، ص ص. 249–257، في: http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/1085 ، تاريخ الإطلاع: 2017/01/22م.

[4]إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص ص. 109–110.

[5]Mehmet Özkan, ‘’A Post-2014 Vision for Turkey-Africa Relations,’’ ***Insight Turkey***, vol. 16, no. 4 (Fall 2014), pp. 23-31.

[6] إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 110.

- **قمة التعاون التركية الأفريقية الأولى –إسطنبول–سنة 2008:** وتم فيه إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي من أجل مستقبل مشترك من 2010–2014.[1]
- **قمة التعاون التركي الأفريقي الثاني –غينيا الإستوائية–سنة 2014:** وهي نموذج جديد للشراكة من أجل التنمية المستدامة والتكامل، ووضع خطة عمل من 2015–2018: تم معالجة قضايا الأمن والحفاظ على السلم والأمن الأفريقي، فتح أسواق جديدة، دعم البرامج القارية الأفريقية كالنيباد..[2]
- الإتفاق على إقامة قمة ثالثة للتعاون التركي الأفريقي سنة 2019.

وترتكز الإستراتيجية التركية في أفريقيا اقتصادياً على: التبادل التجاري والاستثمارات وتقديم المساعدات الإنسانية كالتالي:

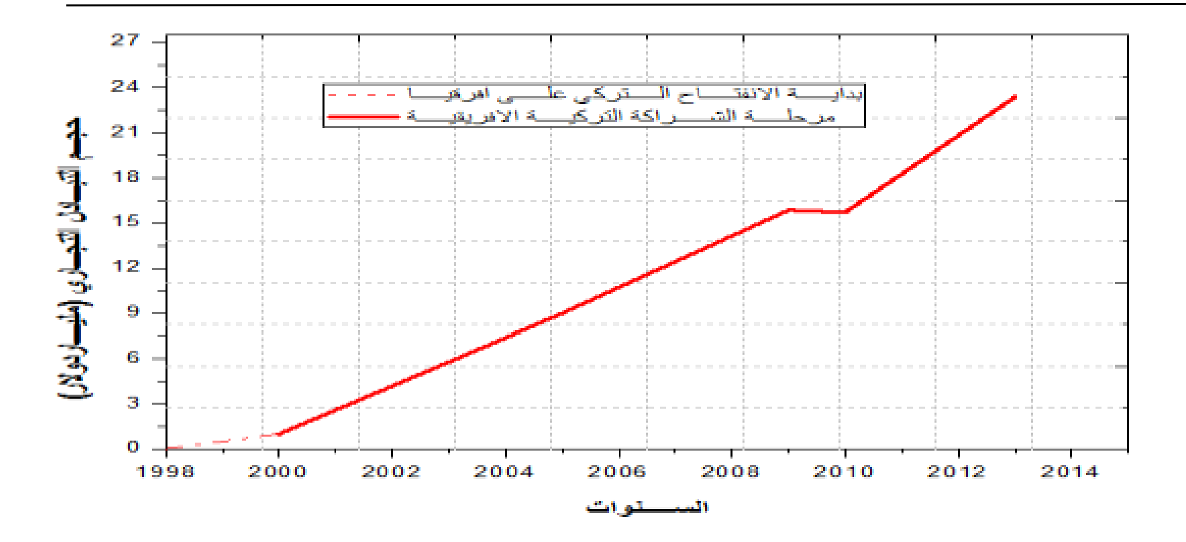
- **التبادل التجاري.**

تقوم العلاقات التركية الأفريقية على الشراكة الإستراتيجية والمصالح المتبادلة، ونتج عنه تطور تدريجي لحجم التبادل التجاري.[3] بناء على معطيات الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية تمّ ترجمة الأرقام في المنحنى البياني التالي:

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية، ***مرجع سابق.***

[2] محمود إبراهيم، ***مرجع سابق،*** ص 201.

[3] هاشم علي حامد، "العلاقات الإثيوبية – التركية: الواقع والآفاق،"***المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية*** (13ديسمبر 2016)، ص ص. 1–5.



– **حجم التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا من 1998 إلى 2014**

يمثل المنحى حجم التبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا منذ بداية الانفتاح سنة 1998 إلى مرحلة الشراكة، حيث يمثل ازدياد كبير في حجم التبادل التجاري حوالي 10 مليارات في كل 4 سنوات، ويعود تراجعه سنة 2010 لتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ومع هذا لم تُأثر كثيراً على التبادل التجاري بينهما، ليعود في الارتفاع مع تدارك الأزمة الاقتصادية منذ بداية سنة 2011، وهو في ازدياد إلى يومنا هذا.

يُظهر المنحنى مدى ارتباط الاقتصاد التركي بأفريقيا، ورغبة صناع القرار في تطوير العلاقات الاقتصادية التركية الأفريقية، وتعتمد في ذلك بمختلف الأدوات من أجل ضمان المصالح الاقتصادية اللازمة للنهضة التركية.

– **الاستثمارات.**

بلغت صادرات تركيا سنة 2012 إلى إفريقيا حوالي 13.3 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار في عام 2003، وشملت الصادرات التركية إلى أفريقيا، المفاعلات النووية، والآلات والمركبات، وبلغت واردات تركيا من إفريقيا 9.6 مليار دولار في نفس العام، مقابل 3.3 مليار دولار في عام 2003، وتضمنت الواردات التركية من إفريقيا، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمواد الكيميائية غير العضوية، والكاكاو، والحديد والصلب[1]، وتأخذ

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية، *المرجع السابق*.

إثيوبيا النصيب الأكبر من الاستثمارات التركية في أفريقيا، وهو 3 مليارات دولار من إجمالي 6 مليارات دولار تستثمرها تركيا في القارة، متفوقة بذلك على الصين والهند.[1]

وتم تنظيم أول منتدى أعمال تركي أفريقي لرجال الأعمال في نوفمبر 2016 أين دعا وزير الاقتصاد التركي إلى إعلان 2017 كعام التجارة الحرة بين تركيا وأفريقيا.[2]

- **المساعدات الإنسانية.**

تقدم تركيا المساعدات إلى الدول الأفريقية بواسطة وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، بتواجدها في 15 دولة أفريقية، حيث قدمت مساعدات تنموية حوالي 316 مليون دولار منذ عام 2011 وحتى الآن، وبلغت المساعدات عام 2014 فقط 27 مليون دولار[3]. وهي متواجدة في كل من: الجزائر، إثيوبيا، السنغال، السودان، الصومال، الكاميرون، النيجر، تشاد، تونس، جيبوتي، غينيا، كينيا، ليبيا، مصر، ناميبيا.[4]

وتشمل مجالات المساعدات جميع الميادين: الإنسانية، الغذائية، الصحية، الزراعية، أشغال الترميم للآثار العثمانية، .. والقيام بمشاريع منها: مشروع غابات الصداقة بين تركيا والنيجر سنة 2013، وتوليد الطاقة الشمسية، مشروع القرية المثالية في النيجر بمحاربة المجاعة واستخراج الماء سنة 2015، مشروع الثروة السمكية في غامبيا، إنشاء مركز لتعليم الطيران المدني الصومالي، مشروع دعم الإنتاج الزراعي والميكانيكي في كينيا،..[5]

3. الأداة الإعلامية.

تعتبر إحدى أدوات القوة الناعمة من أجل فتح قنوات الاتصال بالقارة الأفريقية وخلق التفاعل بين الشعوب، وفي هذا الإطار تم عقد منتدى الإعلامي التركي الأفريقي في ماي 2012، الذي جمع وسائل إعلام رسمية من داخل تركيا و54 دولة أفريقية حيث أقر التأكيد على إقامة

---

[1] بوحنية، ***مرجع سابق***، ص. 6.

[2] محمود الرنتيسي، "النفوذ التركي في افريقيا" ***مجلة البيان*** (2016/12/28)، تاريخ الإطلاع: 2017/11/31، في: http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?ID=5508

[3] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية، ***مرجع سابق.***

[4] الموقع الرسمي للمديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام التركية، تاريخ الإطلاع: 2017/02/20م، في: http://www.byegm.gov.tr/arabic/agenda/tika_afrikanin_28_ulkesinde_faaliyet_gosteriyor_ar/77159

[5] مقابلة تم إجراءها مع ممثل مكتب التعاون والتنسيق (تيكا) بالجزائر يوم: 2017/04/17 على الساعة 11 بمقر مكتب تيكا بالجزائر.

منتدى دائم للإعلام بين تركيا والقارة الأفريقية من أجل تحقيق التواصل والتضامن بين الطرفين، والتركيز على كيفية إقامة تعاون مشترك على نطاق ثنائي أو جماعي من أجل برامج صحافية وإعلامية مشتركة وبلغات متعددة.[1]

4. المجتمع المدني.

اهتمت تركيا بالمجتمع المدني كإحدى الخيارات الإستراتيجية، إذ قامت بتأسيس منتدى للعمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني التركي ومؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، تجتمع مرة كل عامين لتراقب الفعاليات المحققة في إطار برنامج العمل المسطر، وكذا وضع مخططات لما يجب القيام به. ومن بين هذه المواضيع: المساعدات الإنسانية التنموية والبنية التحتية، والتعليم، والثقافة، والمرأة والشباب، وحقوق الإنسان، والتكنولوجيا..،[2] كما وسعت حوار تركي-أفريقي بإقامة مراكز ثقافية، وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الأفريقية.

5. المجال الأمني.

يمكن ضبط الوسائل الأمنية التي اعتمدتها تركيا في أفريقيا في النقاط التالية:

- التركيز على جهاز الاستخبارات التركية من أجل جمع المعلومات خاصة بعد عجزها عن إلقاء القبض على الزعيم الكردي عبد الله أوجلان الذي لجأ إلى كينيا بعد خروجه من سوريا، وكذا جماعة غولن التي أعلنت تركيا على أنها المسؤولة عن الانقلاب الفاشل سنة 2016، أو حتى جماعات أفريقية كجماعة بوكو حرام التي ترى فيها تركيا أنها تهدد مصالحها في القارة.[3]
- **الاتفاقيات الأمنية.**

يعتبر التدريب الأمني أهم الصادرات التركية إلى أفريقيا، إذ تم التوقيع مع كينيا من أجل تطوير وتحديث الأمن الكيني، ومع أوغندا لتدريب القوات الأوغندية من أجل مكافحة الإرهاب

---

[1] الملتقى الإعلامي التركي الأفريقي يختتم أعماله بتركيا بالدعوة لإقامة منتدى إعلامي دائم، ***وكالة الأنباء الكويتية***، تاريخ الإطلاع: 2017/7/26، في: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2239706&language=ar

[2] بغدادي، ***مرجع سابق***، ص ص. 1-36.

[3] بغدادي، ***مرجع سابق***، ص. 15.

وكذلك مع تنزانيا سنة 2013.[1] وكذلك اتفاقات التعاون العسكري والأمني مع السودان وفي مجال الصناعات الدفاعية في ديسمبر 2017.[2]

- **إنشاء قاعدة عسكرية في الصومال.**

قامت تركيا بوضع مقاربة أمنية للصومال ارتكزت بداية على عملية التسوية لبناء الدولة، ثم إنشاء قاعدة عسكرية سنة 2013،[3] ويقدم الجيش التركي تدريبات للقوات الصومالية في مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود.[4]

رابعا: تقييم الأداء التركي في القارة الأفريقية.

يبين أداء تركيا في القارة الأفريقية أنها تريد الحصول على المزيد من النفوذ في القارة لتحقيق مكانة إقليمية ودولية، وتتخذ في ذلك نهج براغماتي وفق ثنائية الثبات والتغير القائمة على متغير –تصور الأدوار–في الحفاظ على المصالح التركية، إذ أن تنفيذ السياسة الخارجية التركية أدى إلى إدراك صانع القرار أنه ينبغي التوافق بين النظرية والتطبيق في حماية وتعزيز المصالح القومية لتركيا في أفريقيا كالآتي:

- توظيف وسائل القوة الناعمة في المجال التاريخي والاجتماعي والثقافي والإنساني لإعادة تأسيس العلاقات مع أفريقيا وكسب ثقة الدول الأفريقية، إذ لم يكن لها ميراث استعماري كباقي الدول المنافسة لها.

- الاعتماد على القوة الخشنة من أجل حماية مصالحها في القارة، فحسب جوزيف ناي لا يمكن للدولة أن تظهر كقوة في الساحة الدولية دون جمعها للقوة الخشنة والقوة الناعمة معاً.[5]

---

[1] عبد الرحمن عثمان، "الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، "*مركز البحوث والدراسات الأفريقية*، (27 أكتوبر 2015)، ص ص. 219–236، تاريخ الإطلاع: 2017/7/25، في: http://dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/1101

[2] أ ف ب، "السودان وتركيا يوقعان اتفاقات للتعاون العسكري والأمني،" الحياة، تاريخ الإطلاع: 2018/01/19، في: http://www.alhayat.com/

[3] محمد سمير الرنتيسي، القاعدة العسكرية في الصومال والقابلية للتكرار، يناير 2016م https://www.noonpost.org تاريخ الإطلاع: 2017/12/23.

[4] متين غورجان، أبعاد التوجه العسكري التركي في أفريقيا، ترك برس، (8 مارس 2016)، تاريخ الإطلاع: 2017/7/23، في: http://www.turkpress.co/node/19360

[5] نزار الفراوي، "الثقافة والقوة الناعمة. حروب الأفكار في السياسة الخارجية "، *مركز برق للأبحاث والدراسات*، 2016، ص ص. 1–20.

– تأثير القضايا الأفريقية على الإستراتيجية التركية، أهمها قضايا التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا، التي وضعت صانع القرار التركي في مأزق الاختيار بين تأييد المطالب الشعبية حول إسقاط الأنظمة والحفاظ على المصالح التركية القائمة مع النخب الحاكمة، ومنها توتر العلاقات التركية المصرية بعد الانقلاب على مرسي.

يرى داود أوغلو أن الثورات العربية هي تدفق طبيعي للتاريخ، وهي ضرورة اجتماعية حدثت متأخرة، وينبغي للزعماء الاستجابة لمطالب شعوبها[1]، وأيدت قرار العقوبات الدولية على ليبيا من طرف الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن حول فرض الحظر الجوي على ليبيا.[2]

– تعزيز العلاقات الاقتصادية بتثمين أدوات القوة الناعمة تناسباً مع التطور الذي يشهده الاقتصاد التركي، الأمر الذي سيؤدي إلى تغليب اقتراب المصلحة مهما تغيرت مصادر الدور.

– إن تنفيذ السياسة الخارجية التركية في أفريقيا أدى إلى إعادة النظر في أسسها النظرية، فالتعديلات التي عرفتها تعكس قانون المادة في العلوم الفيزيائية في أن المادة لا تفنى ولا تنشأ وإنما تتغير من شكل إلى شكل آخر، إذ أن السياسة الخارجية التركية تعرف تأثيرات من البيئة الخارجية والداخلية جعلتها تعزز الخيار الأمني في إستراتيجيتها، فإنشاء قاعدة عسكرية في الصومال يظهر رغبة تركيا في الحصول على موقع الفاعل في القارة والتحكم الإستراتيجي في المنطقة، أما التأثيرات الداخلية فهي التحديات التي تعرفها حكومة حزب العدالة والتنمية من طرف الأحزاب المعارضة الرافضة للتوجه السياسي التركي والأزمات الاقتصادية والتهديدات الأمنية للنظام، أبرزها محاولة الانقلاب الفاشلة سنة 2016، إلاّ أن الحد من دور الجيش أمر قد لا يُمثل وحده ضمانة، ذلك أنه ينبغي التغيير أيضا في الذهنية العسكرية في صفوف الجيش وثقافة الانقلاب العسكري المترسخة منذ عقود طويلة[3].

---

[1]محمد عبد القادر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية"، في محمد نور الدين (محرر)، ***العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2012)، ص 588.

[2]محمود إبراهيم، ***مرجع سابق،*** ص. 205.

[3]طارق عبد الجليل، ***العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر*** (مصر: دار النهضة للنشر، ط. 2، 2013)، ص ص. 167-168.

– إن الاقتصاد التركي يتوقع أن يصل إلى المرتبة الثامنة أو العاشرة عالمياً سنة 2020،[1] وتطمح تركيا لأن تكون فاعلاً دوليا مع سنة 2023،[2] الأمر الذي يستلزم لها تثمين علاقاتها مع القارة الأفريقية، ذلك أن أفريقيا غنية بمصادر الطاقة (النفط) التي تحتاجها تركيا لتحقيق أهداف إستراتيجيتها خاصة وأن هناك قوى آسيوية قد سبقتها في ذلك، ويجدر الإشارة إلى أن الإستثمارات التركية في البنى التحتية لأفريقيا ساهم في خلق وظائف ومناصب شغل للسكان المحليين أيضا،[3] لذا ينبغي للدول الأفريقية الاهتمام بفرص الاستفادة من التواجد التركي بتجسيد فعلي لمبدأ المنفعة للجميع، والتركيز على بناء القاعدة الصناعية التي تحتاجها الاقتصاديات الأفريقية، بالتالي إذا ركزت تركيا على متغير تبادل المصالح مع الدول الأفريقية فستشهد العلاقات مزيداً من التوسع في المدى البعيد.

خاتمة

يتضح من هذه الورقة البحثية، الأسس النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، أين ساهم أحمد داود أوغلو بشكل كبير في التنظير لها بنظرية العمق الإستراتيجي، والتحول الحضاري، والذي دفع بتركيا إلى توظيف القوة الكامنة (البعد التاريخي والجغرافي والثقافي والحضاري..) التي تمثل خصوصية الهوية التركية في الاقتصاد وإعادة تصور جديد لعلاقاتها الدولية، فاعتمدت بذلك تركيا على رؤية متعددة الأبعاد في السياق الإقليمي والعالمي، والذي كان لأفريقيا جزءاً منه باتباع سياسة الانفتاح ثم الشراكة إلى التكامل.

وقد شملت الخيارات الإستراتيجية لتركيا في القارة الأفريقية جميع الميادين: السياسية، الاقتصادية، الأمنية. إلاّ أن اتباع تركيا للنهج البراغماتي في سياستها الخارجية يجعلها تتخلى عن المبادئ التي قامت عليها في البداية، لتأثيرات البيئة الخارجية والداخلية في عملية صنع القرار، الأمر الذي يجعل ديناميكية السياسة الخارجية في ثبات وتغير من أجل إعادة صياغة تصور لأدوار أخرى في القارة وفق مصالحها القومية.

---

[1] بكر محمد رشيد البدور، ***المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2016)، ص.345.

[2] بولنت آراس، وآخرون، ***التحول التركي تجاه المنطقة العربية،*** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2012) ،ص. 18.

[3] إسماعيل ،***مرجع سابق،*** ص ص. 249–257.